فلسطين اليوم

نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

رئيس التحرير: وائل سعد

نائب رئيس التحرير: باسم القاسم

مدير التحرير: وائل وهبة

التاريخ: السبت 2019/12/21

العدد: 5116

الخبر الرئيسي

الجنائية الدولية تقرّر التحقيق بجرائم حرب إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية

... ص 3

أبرز العناوين

"القدس العربي": ضغوط على السلطة الفلسطينية للقبول بانتخابات خارج حدود القدس

أمريكا تعارض "بحزم" تحقيقا دوليا حول جرائم حرب إسرائيلية

خبراء إسرائيليون: هذه أسباب تأخر إصدار عباس لمرسوم الانتخابات

سويسرا تستأنف تقديم مساعداتها لوكالة الأونروا

غزة: 30 إصابة في قمع جمعة "الخليل عصية على التهويد"

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان

هاتف: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

	السلطة:	
2.	"القدس العربي": ضغوط على السلطة الفلسطينية للقبول بانتخابات خارج حدود القدس	4
3.	السلطة ترحب بإعلان "الجنائية الدولية" فتح تحقيق كامل في الأراضي الفلسطينية	5
4.	المالكي ردا على نتنياهو: قرار "الجنائية الدولية" جاء بعد توفر الأدلة والبراهين	6
5.	خبراء إسرائيليون: هذه أسباب تأخر إصدار عباس لمرسوم الانتخابات	7
6.	شعث لطلبة أميركيين: قرارات ترمب تدمر حل الدولتين وتخالف الشرعية الدولية	8
	المقاومة:	
7.	مشعل: شعبنا يرفض السلام الاقتصادي تحت الاحتلال	8
8.	كاتب إسرائيلي: حماس تصعب على مخابراتنا تحصيل المعلومات من غزة	9
9.	حماس تعلن استعدادها التام لتسهيل مهام الجنائية الدولية	10
10.	"فتح" ترحب بإعلان المدعية العامة للجنائية الدولية وتعتبره يوما أبيض	11
11.	حماس: مسيرات العودة مستمرة وباقية بأشكال جديدة	11
12.	وفد حماس يلتقي رئيس الوزراء الماليزي ويبحث معه تطورات القضية	12
	الكيان الإسرائيلي:	
13.	نتنياهو: قرار الجنائية الدولية يسجل كـ"يوم أسود بالنسبة للحق وللعدالة"	12
14.	ماندلبليت: المحكمة الجنائية الدولية لا تملك صلاحيات محاكمة "إسرائيل"	13
15.	"يسرائيل هيوم": بينيت يطرح خطة للسيطرة على الضفة الغربية	14
16.	اليمين الإسرائيلي يوحد صفوفه لدعم نتنياهو	15
17.	استطلاعات: بقاء نتنياهو رئيساً لليكود سيلحق ضرراً بمعسكر اليمين	16
18.	تجنيد الحريديين للجيش الإسرائيلي: تزوير المعطيات كان متعمدا	17
19.	تدريبات تحاكي سقوط صاروخ قوي على مبنى كنيست الاحتلال	18
	الأرض، الشعب:	
20.	غزة: 30 إصابة في قمع جمعة "الخليل عصية على التهويد"	18
21.	رام الله: 135 مؤسسة أهلية فلسطينية ترفض شروط تمويل جديدة من الاتحاد الأوروبي	18
22.	استطلاع: انتخابات فلسطين لن تكون نزيهة	19
23.	الاحتلال: هناك ارتفاعا ملموسا في عدد الذين يحاولون عبور السياج من غزة إلى "إسرائيل"	20

	الأردن:	
.24	إطلاق ملتقى شعبي أردني لـ"إسقاط اتفاقية الغاز مع إسرائيل"	21
	عربي، إسلامي:	
.25	ذي غارديان: برامج تجسس إسرائيلية تستهدف هواتف مسؤولين باكستانيين	21
.26	أنباء عن نية السعودية الإفراج عن معتقلين أردنيين وفلسطينيين	21
	دولي:	
.27	أمريكا تعارض "بحزم" تحقيقا دوليا حول جرائم حرب إسرائيلية	22
.28	الأورومتوسطي يدعو الضحايا الفلسطينيين للاستعداد لمساعدة "الجنائية" في تحقيقاتها	22
.29	سويسرا تستأنف تقديم مساعداتها لوكالة الأونروا	22
.30	وزارة الدفاع الألمانية تسعى لتعيين حاخامات في الجيش	23
.31	مشجعون يونانيون يحرقون العلم الاسرائيلي خلال مباراة لكرة السلة	23
	حوارات ومقالات	
.32	حول ترتيب البيت الفلسطيني... تحديد الهدف ووسائل تحقيقه... عبد الحميد صيام	23
.33	"الأونروا" وتحديات الثلاث سنوات... علي هويدي	27
.34	حماس توثق علاقتها بماليزيا تزامناً مع مصالحة قطر والسعودية... عدنان أبو عامر	30
.35	تداخل العسكري والسياسي في عمل الجبهة الشعبية... عاموس هرئيل	32
	كاريكاتير:	35

* * *

١. الجنائية الدولية تقرّر التحقيق بجرائم حرب إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية

رام الله ـ نائلة خليل: أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، "أنه وبناء على تحليل مستقل وموضوعي للمعلومات المتوفرة لدى مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية بشأن الحالة في فلسطين، فقد قررت أن المعايير لفتح التحقيق الجنائي قد توافرت، ما يعني أنها جاهزة لفتح تحقيق". واستدركت: "لكن بناء على ميزة الحالة في فلسطين والتعقيدات القانونية الكبيرة المرافقة

لها، فقد قررت اللجوء إلى الدائرة التمهيدية الأولى لطلب حكم منها بشأن الولاية الإقليمية على الأراضي الفلسطينية". وتابعت: "طلبت من الدائرة التمهيدية الأولى تأكيد أنها تمتلك ولاية لممارسة اختصاصها على كل من الضفة الغربية، بما يشمل القدس الشرقية، وقطاع غزة، وهذا الاستنتاج هو لأغراض حصرية من أجل تحديد ولاية المحكمة من أجل ممارسة اختصاصها القضائي ونطاق تطبيق ميثاق روما".

العربي الجديد، لندن، 2019/12/20

٢. "القدس العربي": ضغوط على السلطة الفلسطينية للقبول بانتخابات خارج حدود القدس

غزة . «القدس العربي» أشرف الهور: علمت «القدس العربي» أن الرئاسة الفلسطينية وقادة كثيرين في السلطة، أجروا اتصالات ولقاءات مع دبلوماسيين غربيين، بخصوص الانتخابات، رفضوا فكرة أن تعقد الانتخابات في الضفة والقطاع، على أن يشارك سكان مدينة القدس بالانتخاب، في مراكز اقتراع تقام في مناطق فلسطينية قريبة من حدود المدينة المحتلة.

وأبلغت الرئاسة الفلسطينية وكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، العديد من المسؤولين الأجانب، خاصة من دول وازنة في القارة الأوروبية، بوجود قرار برفض أي أفكار قد تطرحها إسرائيل أو أي من الوسطاء، تشمل مشاركة سكان القدس، بدون أن تكون المدينة مركزا ومكانا للاقتراع، ضمن المساعي السياسية الهادفة إلى الاستمرار في الاحتفاظ برمزية المدينة، عاصمة الدولة الفلسطينية المنشودة.

وتمثل التأكيد على هذا الأمر، في كلمة الرئيس محمود عباس في افتتاح جلسة المجلس الثوري لحركة فتح «برلمان الحركة» مساء أول من أمس الأربعاء في مدينة رام الله. وقال الرئيس الفلسطيني في كلمته «دون أن ينتخب أهل القدس في قلب القدس وليس في ضواحيها، لا انتخابات مهما كانت الضغوط التي ستمارس علينا». وأضاف «لن نقبل إطلاقا أن ينتخب أهل القدس إلا في القدس»، مشددا على «أنه لا أحد يستطيع أن يضغط علينا في هذا الموضوع أو غيره، لن نسمح ولن نقبل إطلاقا أن تأتينا ضغوط من هنا أو هناك».

وألمح عباس في كلمته إلى وجود ضغوط تمارس على القيادة الفلسطينية للقبول بذلك، وأكد في الوقت ذاته على الجدية في الذهاب لإجراء الانتخابات، مشيرا إلى أنه بعد موافقة الفصائل عليها، يبقى الحصول على موافقة لإجرائها في القدس، لافتا إلى أن الإسرائيليين لم يأتوا بالجواب بعد، وأنه طلب من كثير من الدول التحدث معهم.

كذلك أشار الرئيس الفلسطيني إلى وجود «ضغوط كبيرة» تمارس على القيادة الفلسطينية، للقبول بـ «صفقة القرن»، وقال «قلنا من اليوم الأول لا لصفقة العصر، ونحن نعرف ثمن هذه اللا، ولكن اللا مقابل الوطن مقابل القدس، إذا أردنا أن نفرط في القدس ممكن أن نقول نعم وهذا لن يحصل».

القدس العربي، لندن، 2019/12/21

٣. السلطة ترحب بإعلان "الجنائية الدولية" فتح تحقيق كامل في الأراضي الفلسطينية

رام الله ـ نائلة خليل: قدّمت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، طلباً للدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية تطلب فيه تقديم حكم بشأن الولاية الجغرافية للأراضي الفلسطينية، وسط ترحيب فلسطيني. وأكدت مصادر في وزارة الخارجية الفلسطينية، لـ"العربي الجديد"، أنه "وحسب قانون المحكمة الجنائية، فإن لدى الدائرة التمهيدية من تاريخ بدئها في التكليف مدة أقصاها 120 يوماً يكون في نهايتها البدء الحقيقي لإجراءات التحقيق ضد الاحتلال الإسرائيلي".

وعقّب الرئيس الفلسطيني محمود عباس على القرار بالقول: "هذا يوم تاريخي، والآن أصبح بإمكان أي فلسطيني أصيب جراء الاحتلال أن يرفع قضية أمام المحكمة الجنائية، واعتبارا من اليوم ستبدأ ماكينة المحكمة الجنائية الدولية بتقبل القضايا التي سبق أن قدمناها".

وأضاف عباس: "بعد أربع سنوات من العمل والمتابعة الحثيثة، وتقديم كل ما يلزم حول جرائم الاحتلال المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، صدر اليوم القرار لأن المحكمة كانت تتابع الحيثيات والقوانين والقضايا وتدرسها".

بدوره، قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية في تصريح له، "إن إعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية يشكل انحيازا للعدل والحقيقة، وسنقوم بكل جهد قانوني ممكن لمحاكمة إسرائيل على جرائم الحرب التي ارتكبتها بحق أبناء شعبنا في قطاع غزة والقدس والضفة الغربية". وأضاف اشتية "إن هذه الخطوة تزيد من ثقة الفلسطينيين في نزاهة المؤسسة الحقوقية الدولية ووقوفها إلى جانب العدل رغم كل الضغوط التي مارستها وتمارسها إسرائيل عليها".

كذلك، رحبّت وزارة الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين، بهذا الإعلان كخطوة للمضي قدما نحو فتح التحقيق الجنائي الذي طال انتظاره في الجرائم التي ارتكبت وترتكب في أرض دولة فلسطين المحتلة، بعد ما يقارب خمس سنوات من بدء الدراسة الأولية في الحالة في فلسطين.

وأكدت دولة فلسطين أنها ستشارك في الإجراءات القضائية التي ستبدأ أمام المحكمة الجنائية الدولية للتأكيد على أن مسألة الولاية الإقليمية هي مسألة محسومة بالفعل وبشكل واضح بموجب القانون الدولي.

وأشارت، في هذا السياق، إلى أن هذه الخطوة هي الأولى من نوعها التي تتخذها المدعية العامة منذ إعلانها بدء الدراسة الأولية بتاريخ 16 يناير/كانون الثاني 2015.

بدوره، قال رئيس اللجنة الوطنية المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية صائب عريقات إن قرار مكتب المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا، خطوة إيجابية ومشجعة تقرّب فلسطين من فتح التحقيق الجنائي في جرائم الحرب التي ارتكبت فيها. وأضاف عريقات في بيان، أن الخطوة من شأنها وضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب، وتساهم في منعها وصولاً إلى إحقاق العدالة.

بدورها، اعتبرت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي، في بيان لها، أن هذه الخطوة توطئة لفتح تحقيق رسمي في الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، وهي خطوة طال انتظارها.

من جهة ثانية، قالت عشراوي: "إن إسرائيل مذعورة من المحاسبة وإصرارها على إخفاء الحقائق ما هي إلا محاولات بائسة للاستمرار في الإفلات من العقاب، لكن مصيرها الفشل الحتمي".

أما الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي، فقد أكد في بيان له، أن هذا القرار الذي تأخر كثيرا يفتح الباب للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبها نتنياهو ووزراؤه وقادة وضباط وجنود جيش الاحتلال أثناء عدوانهم على قطاع غزة، وكذلك في ما يتعلق بجريمة الاستيطان والجرائم ضد الأسرى الفلسطينيين.

العربي الجديد، لندن، 2019/12/20

٤. المالكي ردا على نتنياهو: قرار "الجنائية الدولية" جاء بعد توفر الأدلة والبراهين

رام الله: قال وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، ردا على تعقيب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على قرار المحكمة الجنائية الدولية، "نعم هذا هو يوم أسود بتاريخ إسرائيل لأن المحكمة قررت بعد توفر كل الأدلة والبراهين أن هناك ما يكفي لفتح تحقيق جنائي ضد إسرائيل لارتكابها ما يصل إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية".

وأضاف المالكي، في بيان، اليوم الجمعة، أنه "يجب على إسرائيل أن تتعظ من هذا القرار لأنها أصبحت في مصاف الدول التي ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ودخلت نادي الدول المارقة والمنبوذة والمجرمة التي يجب أن تحاسب على تلك الجرائم.

وأكد أن القرار هو انتصار للعدالة وللحق الفلسطيني، وانتصار لكل فلسطيني ظلمته دولة الاحتلال، وارتكبت بحقه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2019/12/20

٥. خبراء إسرائيليون: هذه أسباب تأخر إصدار عباس لمرسوم الانتخابات

عدنان أبو عامر: قال تقرير إسرائيلي، إنه "بعد 14 عاما من آخر جولة انتخابية فلسطينية، يعود أبو مازن من جديد للحديث عن الانتخابات دون أن تتضح حقيقة قناعته بإجرائها، وفيما تبدي حماس رغبتها الجامحة بزيادة قوتها في الضفة الغربية، فإنها فاجأت السلطة الفلسطينية بمرونتها بالموافقة على كل شروطها، ومن يعلم فلعل مروان البرغوثي يشارك في هذه الانتخابات".

وأضاف نداف شرغاي في تحقيقه المطول بصحيفة "إسرائيل اليوم"، ترجمته "عربي21" أنه "بعكس ما هو الحال عليه في إسرائيل التي لا يريد جمهورها الذهاب مجددا لصناديق الاقتراع للمرة الثالثة، فإن الفلسطينيين لم يتمكنوا بعد من إجرائها منذ 2005، لكن أبو مازن البالغ 84 عاما، يتحدث عن الانتخابات، وهي ليست المرة الأولى بالمناسبة".

وأكد أن "الكثير من الفلسطينيين لا يثقون فعليا بجدية عباس بإجراء الانتخابات الفلسطينية، لأن سلسلة الشروط التي أعلنها تطرح جملة تساؤلات جدية حول نواياه الحقيقية، بل تضع الكثير من الضباب حول إمكانية النجاح بإجرائها، لأنها ستدخل الجمهور الفلسطيني بحالة من الفوضى السياسية التي يعانيها اليوم الجمهور الإسرائيلي".

وأوضح أنه "إلى عهد قريب، كان الحديث عن الانتخابات في عهد عباس أقرب ما يكون شعارا فارغا، قريبا من دعوات الوحدة بين حزبي الليكود وأزرق أبيض لدى الإسرائيليين، لكن الأشهر الأخيرة شهدت استدارة سريعة في مواقفه حين دعا لإجراء الانتخابات عقب ضغوط دولية كبيرة مورست عليه من دول الاتحاد الأوروبي، خاصة ألمانيا ومستشارتها أنغيلا ميركل، التي هددت بوقف الدعم المالي عن السلطة إن لم تجر الانتخابات".

وأشار إلى أن "عباس بدأ بالتفاوض مع حماس حول تفاصيل العملية الانتخابية، مما أسفر عن نتيجة مفاجئة لم يتوقعها أبو مازن، بل لم يرغب بها، لأنها تطمح من خلال الانتخابات السيطرة على الضفة الغربية، ولذلك وافقت بسهولة على كل شروط أبو مازن، لكن السؤال الذي يراود كل الفلسطينيين هو: كيف سيكون سلوك أبو مازن تجاه الانتخابات، وأين ستظهر جديته الخاصة بإجرائها".

بنحاس عنبري المستشرق الإسرائيلي في المعهد المقدسي للشؤون العامة والدولة، قال إن "حديث أبو مازن عن الانتخابات كلام فارغ، لأنه دعا إليها لسببين أساسيين: تسليط الضوء العالمي مجددا على القضية الفلسطينية بعد تراجع الاهتمام الدولي بها لصالح قضايا إيران وسوريا ولبنان والعراق،

والسبب الثاني الاستجابة للضغوط الدولية عليه، خاصة من الاتحاد الأوروبي، وتهديده بوقف الدعم المالي عن السلطة الفلسطينية".

وأضاف أن "إجراء الانتخابات الفلسطينية تعترضه جملة إشكاليات، أهمها الموافقة على إجرائها في القدس، وعباس يعلم أن ذلك في عهد الليكود صعب التحقق، لكن عباس يأمل إعلان إسرائيل رفضها للطلب الفلسطيني، لأنه أعلن أن أي انتخابات دون القدس لن تحصل".

وأشار إلى أن "مسألة أخرى تعيق إصدار المرسوم الرئاسي الفلسطيني لإجراء الانتخابات هو الظهور المتجدد لمروان البرغوثي، الذي أعلن مقربوه أنه سيخوض الانتخابات رغم جهود عباس لثنيه عن ذلك، حيث يعلم شعبيته الجارفة في الضفة الغربية، أما السبب الثالث فيتعلق بموقف إسرائيل، التي قد توافق على إجراء الانتخابات إن تأكدت أن حماس لن تشارك فيها، وإلا فإنها ستعتقل وتلاحق مرشحيها الذين ستعلن عنهم".

موقع "عربي 21"، 2019/12/20

٦. شعث لطلبة أميركيين: قرارات ترمب تدمر حل الدولتين وتخالف الشرعية الدولية

رام الله: قال رئيس دائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية نبيل شعث، إن قرارات الإدارة الأميركية برئاسة ترمب تدمر حل الدولتين وتخالف بشكل صريح القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وتعاكس موقف الإجماع الدولي.

جاء ذلك خلال استقباله وفدا طلابيا أميركيا من جامعة واشنطن، الذي يزور فلسطين للتعرف على التطورات الفلسطينية.

وأوضح شعث للوفد، أن القرارات التي اتخذتها الإدارة الأميركية بشأن اعتبار القدس المحتلة عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونيتها إنهاء قضية اللاجئين عبر تدمير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وموقفها الأخير من الاستيطان" أنه لا يعتبر مخالفا للقانون الدولي"، قرارات تتنافى مع مقررات الأمم المتحدة وأظهرت درجة الانحياز الأميركي لإسرائيل.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2019/12/20

٧. مشعل: شعبنا يرفض السلام الاقتصادي تحت الاحتلال

وكالات–الرأي: قال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي السابق لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" إن الشعب الفلسطيني يرفض التنمية الاقتصادية وفق مبادئ السلام الاقتصادي التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد مشعل خلال مشاركته في فعاليات قمة "كوالالمبور 2019" الإسلامية المصغرة بالعاصمة الماليزية، بورقة عمل تحت عنوان "دور السياسة في التنمية في ضوء تجربة حركة حماس" أهمية بناء اقتصاد وطني مستقل للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال.

وأضاف: "من يملك اقتصاده يملك قراره السياسي، وشعبنا الفلسطيني يرفض السلام الاقتصادي، ولا يبحث عنه تحت الاحتلال الإسرائيلي"، مشدداً على أن التنمية عند الدول المستقلة تختلف عن الشعوب المحتلة. وتابع أن شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة قرر ألا يستسلم للحصار، فقد صنعنا سلاحنا وصواريخنا. وأضاف: لقد أنشانا اقتصاد صمود، و(إسرائيل) اليوم لا تستطيع قهر الشعب الفلسطيني في غزة لأنه قرر أن يكون على مستوى التحدي.

وتابع: التنمية تحتاج إلى قرار سياسي وإرادة سياسية، وحيث لا قرار ولا إرادة فلا تنمية، سواء كان الشعب تحت الاحتلال أم لا.

وأردف نحن في فلسطين بعد هزيمة الجيوش العربية قبل عقود قررنا أن نقاتل بأنفسنا ولا ننتظر أحدا، وأزعجنا (إسرائيل) وحشرناها في الزاوية، مضيفاً: من يقرر التصدي للعدوان وتحدي مسؤولية الصمود بالتأكيد سيعاني، لكن الذي يفعل غير ذلك سيعاني بذل، ونحن نعاني بعزة.

وواصل مشعل حديثه: قررنا رفض شروط الرباعية الدولية وغيرنا قبل بها، قلت لبعض المسؤولين الأوروبيين كم سنة ستحتاجون لاختبارنا بمسألة شروط الرباعية مضت عشر سنوات، تريدون عشرا جديدة؟ لن نقبل بشروط الرباعية، فاضطر الأوروبيون وغيرهم أن يتعاملوا معنا بعيداً عنها، إذًا المسألة مسالة احترام للذات وأن تكون قادرا على إثبات هويتك.

وختم مشعل: نحن في فلسطين بفضل الله تعالى ورغم ظروفنا الصعبة قدمنا نموذجا محترما، ونحن واثقون أننا سننتصر، وانتصارنا على أرض فلسطين هو أيضاً بعمق أمتنا العربية والإسلامية وأحرار العالم.

وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/12/20

٨. كاتب إسرائيلي: حماس تصعب على مخابراتنا تحصيل المعلومات من غزة

عدنان أبو عامر: قال كاتب إسرائيلي، إن "قطاع غزة بات يشكل تحديا جديدا في مجال الاستخبارات الإسرائيلية، لأنه في آذار/ مارس 2019 فجر سلاح الجو الإسرائيلي مبنى من ثلاثة طوابق في قطاع غزة، ووفقا لبيان الناطق العسكري باسم الجيش الإسرائيلي، فإن هذا المبنى استخدمته حماس لجمع المعلومات الأمنية والأبحاث الاستخبارية لاستخدامها ضد إسرائيل".

وأضاف دافير مور الخبير الإسرائيلي في الشؤون الفلسطينية والعربية، في مقاله بموقع نيوز ون الإخباري، ترجمته "عربي21" أنه "قبل أشهر قليلة على هذا التفجير، كشف الجناح العسكري لحركة حماس كتائب عز الدين القسام قوة خاصة من المستعربين الإسرائيليين بمدينة خانيونس جنوب قطاع غزة، من خلال اشتباك عسكري قتل فيه قائد الوحدة الإسرائيلية".

وأشار إلى أن "هذا الحادث الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 شكل صدمة مروعة في عالم الاستخبارات الإسرائيلية، لأنه طرح تساؤلات دون إجابة متوفرة، ومنها: كيف تم كشف القوة، أين أخطأت، وما هي جوانب الفشل والإخفاق التي أدت إلى كشفها؟".

وأكد أنه "منذ ذلك الوقت، ورغم الفوارق الهائلة في القدرات الاستخبارية والأمنية والعسكرية بين حماس وإسرائيل، لكن من الواضح أن هناك يقظة واضحة لدى الجناح العسكري لحماس، بموجبها تسببوا في إحراج الجيش الإسرائيلي، وإصابته بخيبة أمل".

وأوضح أن "طريقة إنقاذ الوحدة الخاصة من خلال سلاح الجو الإسرائيلي، كشف لحماس أهمية وخطورة المهمة التي من أجلها وصلت القوة الإسرائيلية الخاصة إلى خانيونس، ورغم أن الرقابة العسكرية الإسرائيلية فرضت تعتيما وحظرا كاملين على تداول كل معلومة خاصة بهذا الموضوع الحساس والخطير، لكن حماس حاولت تحدي هذا الحظر من خلال منح بعض القنوات التلفزيونية معلومات سرية حول هذه القوة الخاصة".

وختم بالقول بأن "الجناح العسكري لحماس نجح في إقامة منظومة اتصالات مضادة لإحباط أي جهود إسرائيلية للتنصت، وكل ذلك سيدفع إسرائيل إلى دخول عالم جديد من الاستخبارات، فيه تواجه صعوبات جدية بتحصيل كل معلومة حيوية من داخل قطاع غزة، وأقصد بالحيوية معلومات ذات قيمة كبيرة بنظر المنظومة الأمنية الإسرائيلية".

موقع "عربي 21"، 2019/12/20

٩. حماس تعلن استعدادها التام لتسهيل مهام الجنائية الدولية

غزة – الرأي: رحبت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بإعلان مدعي المحكمة الجنائية الدولية "فاتو بنسودا"، فتح تحقيقًا كاملًا بشأن ارتكاب الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكد المتحدث باسم الحركة فوزي برهوم استعداد حماس التام لتسهيل مهام أي لجان منبثقة بالخصوص والتعاون معها ورفدها بكافة الوثائق والقرائن والبراهين التي تدلل على جرائم الاحتلال وانتهاكاته بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

واعتبر أن الإعلان خطوة في الاتجاه الصحيح تعكس انكشاف طبيعة الاحتلال لدى المنظومة الدولية، وحجم الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني ووضوح الحقيقة التي حاول الاحتلال الإسرائيلي إخفائها واستخدم كل أدواته في تضليل الرأي العام العالمي والعدالة والمؤسسات الدولية.

وقال برهوم "إن حركة حماس تبدي استعدادها التام لتسهيل مهام أي لجان منبثقة بالخصوص والتعاون معها ورفدها بكافة الوثائق والقرائن والبراهين التي تدلل على جرائم الاحتلال وانتهاكاته بحق أبناء شعبنا".

وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/12/20

١٠. "فتح" ترحب بإعلان المدعية العامة للجنائية الدولية وتعتبره يوما أبيض

رام الله: رحبت حركة "فتح" بإعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، معتبرة ذلك يوما أبيض، وإعلانا بالاتجاه الصحيح لتحقيق العدالة ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين على جرائمهم بحق شعبنا الفلسطيني وخرقهم الفاضح والمستمر للقانون الدولي.

وقال عضو المجلس الثوري، المتحدث باسم حركة "فتح" أسامه القواسمي في تصريح صحفي: إن هذا الإعلان يشكل مرحلة هامة ومفصلية في مراحل الصراع مع المحتل الإسرائيلي، وبداية هامة للبدء بمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتحقيق العدالة التي طالما انتظرها شعبنا الفلسطيني.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2019/12/20

١١. حماس: مسيرات العودة مستمرة وباقية بأشكال جديدة

غزة: قال المتحدث باسم حركة "حماس"، عبد اللطيف القانوع: إن خروج جماهير شعبنا الفلسطيني في الجمعة الـ 85 من مسيرات العودة تؤكد استمرار الفعاليات، وتعبر عن رفضها لتهويد مدينة الخليل ومحاولات تغيير معالمها.

وصرّح القانوع، في تصريح صحفي اليوم الجمعة، أن مسيرات العودة وكسر الحصار لن تتوقف، وستظل مستمرة وباقية بأشكال جديدة لإدامة جذوة النضال لدى شعبنا الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي وللدفاع عن حقوقه المشروعة.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/12/20

١٢. وفد حماس يلتقي رئيس الوزراء الماليزي ويبحث معه تطورات القضية

وكالات–الرأي: التقى وفد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" برئاسة د. موسى أبو مرزوق سعادة الدكتور مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي اليوم الجمعة 20–12–2019 في العاصمة الماليزية كوالالمبور.

وأشاد أبو مرزوق خلال اللقاء بجهود دولة ماليزيا في دعم الشعب الفلسطيني وإسناده في مختلف المحطات، معربا عن أمله بأن تترجم قمة كوالالمبور لخطوات عملية تساند الشعب الفلسطيني في معركة الصمود ضد الاحتلال الإسرائيلي.

كما أثنى الوفد على كلمة د. مهاتير في حفل افتتاح القمة، والتي دعا فيها إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عاجلا غير آجل، وتم التأكيد من الوفد على تقديره عقد قمة كوالالمبور ودورها المنتظر في توحيد واستنهاض الأمة الإسلامية.

واستعرض الوفد التطورات الأخيرة المتعلقة بملف الانتخابات الفلسطينية المزمع عقدها، وما قدمته حركة حماس من مرونة وتنازلات في سبيل إنجاحها، كما تطرق لتطورات المشهد السياسي والمخاطر التي تمر بها الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ومحاولات تصفية هذه الحقوق وما يتطلبه ذلك من إسناد عربي وإقليمي وإسلامي.

موقع حركة حماس، 2019/12/20

١٣. نتنياهو: قرار الجنائية الدولية يسجل كـ"يوم أسود بالنسبة للحق وللعدالة"

تل أبيب–نظير مجلي: قال رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، ردا على بيان رئيسة الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا أمس، إنها ستفتح تحقيقا كاملا في ارتكاب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية، إن المحكمة غير مختصة بالعمل في الأراضي الفلسطينية، وان قرارها يسجل كـ«يوم أسود بالنسبة للحق وللعدالة». وأضاف في بيان «ليس للمحكمة ولاية قضائية في هذه القضية. المحكمة الجنائية الدولية لها سلطة فقط لنظر الالتماسات التي تقدمها دول ذات سيادة. لكن لا وجود لدولة فلسطينية».

وأضاف نتنياهو «هذا يوم أسود بالنسبة للحق وللعدالة. يتم تحويل المحكمة الجنائية الدولية إلى سلاح سياسي في إطار الكفاح ضد إسرائيل. يريدون تحويل عيش اليهود في وطنهم أرض إسرائيل إلى جريمة حرب. هذه مسخرة. سنكافح على حقوقنا وعلى الحق التاريخي بشتى السبل الممكنة».

وأضاف: «مدعية المحكمة الجنائية الدولية قررت كما يبدو عدم رفض القضية التي رفعها الفلسطينيون ضد دولة إسرائيل على الفور. هذا قرار شائن لا أساس له. ليست للمحكمة الجنائية

الدولية أي صلاحية لبحث هذا الموضوع. لديها صلاحية فقط لبحث قضايا ترفع من قبل دول ذات سيادة. ولكن لم تكن هناك أبدا أي دولة فلسطينية. قرار المدعية في لاهاي يحول المحكمة الجنائية الدولية إلى سلاح سياسي آخر في الحرب لتجريد إسرائيل من شرعيتها. وتجاهلت المدعية كليا الحجج القانونية الرصينة التي قدمناها لها. إنها تتجاهل أيضا الحقيقة والتاريخ عندما تقول إن عيش اليهود في وطنهم، أرض التوراة، أرض أجدادنا، هو بمثابة جريمة حرب. لن نسكت ولن نحني رؤوسنا أمام هذا الظلم. سنواصل مكافحته بشتى الوسائل المتاحة لنا».

وقال نتنياهو إنه بعث برسالة خطية إلى زعماء في العالم، بنفس الروح، كتب فيها: «لقد حولوا المحكمة إلى سلاح سياسي ضد إسرائيل وضد علاقتنا بأرضنا. يريدون تحويل عيش اليهود في وطنهم إلى جريمة حرب. هذه مسخرة. سنكافح من أجل حقوقنا ومن أجل الحقيقة التاريخية بكل الوسائل الممكنة».

الشرق الأوسط، لندن، 2019/12/21

١٤. ماندلبليت: المحكمة الجنائية الدولية لا تملك صلاحيات محاكمة "إسرائيل"

تل أبيب–نظير مجلي: حذر المستشار القضائي للحكومة، أبيحاي مندلبليت، محكمة لاهاي لجرائم الحرب، وأصدر، أمس (الجمعة)، بياناً ادعى فيه بأن المحكمة لا تملك صلاحيات محاكمة الدولة العبرية.

وقال مندلبليت، في «وجهة النظر القانونية»، التي نشرها، أمس، بعد سنة من المداولات في مكتبه، إن الضفة الغربية وقطاع غزة ليست ضمن صلاحية للمحكمة الدولية. ولا يحق للسلطة الفلسطينية أن تقدم شكوى قضائية ضد أحد، لأنها ليست دولة. ولا يحق لها محاكمة إسرائيل أو التحقيق معها، لأن إسرائيل ليست عضواً في المحكمة.

وقالت مصادر قضائية وسياسية في تل أبيب، أمس، إن هذا الموقف جاء خطوة استباقية، خوفاً من صدور قرار عن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بفتح تحقيق ضد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، التي تتناقض مع المواثيق الدولية وحقوق الإنسان. فالمستشار وغيره من قادة وزارتي القضاء والخارجية يتابعون نشاط مكتب المدعية في محكمة لاهاي، الذي يجري منذ عدة سنوات «تدقيقاً أولياً»، في أعقاب توجه الفلسطينيين. وقد أجرى مسؤولو الوزارات الإسرائيلية المختلفة أبحاثاً مهنية كثيرة حول الموضوع، وقرروا إصدار «ورقة موقف قانوني ومبدئي»، يؤكدون فيها أن إسرائيل ترى أن المحكمة لا تملك صلاحية قضائية تجاه إسرائيل، وذلك لأربعة أسباب، هي: أولاً،

فقط الدول ذات السيادة بإمكانها منح المحكمة صلاحية محاكمة جنائية. والسلطة الفلسطينية لا تستوفي هذا الشرط أبداً، وفقاً للقانون الدولي و«معاهدة روما».

وثانياً، الادعاء بانضمام الفلسطينيين لـ«معاهدة روما» لا يمكن أن يشكل بديلاً للامتحان الجوهري بمنح صلاحيات جنائية للمحكمة في دولة ذات سيادة ومنطقة محددة.

وثالثاً: «هنالك ادعاءات قانونية لدى إسرائيل بالنسبة للمناطق، لم تُحلّ بعد. وقد اتفقت إسرائيل والفلسطينيون، بدعم المجتمع الدولي، على حل الخلافات بينهم حول مستقبل المناطق في إطار مفاوضات. وهذه لم تكتمل بعد. ورابعاً، الفلسطينيون بتوجههم إلى المحكمة، يسعون إلى انتهاك التفاهمات بين الجانبين، ودفع المحكمة إلى الحسم في مسائل سياسية ينبغي استيضاحها في المفاوضات، وليس بإجراءات قضائية جنائية؛ فالمحكمة لم تتأسس لهذا الغرض، وليست مخولة أو قادرة على النظر في هذه المواضيع، خصوصاً بغياب اتفاق بين الجانبين».

وتجاهل المستشار القضائي بموقفه هذا، جميع الممارسات الاحتلالية التي تتناقض مع القانون الدولي، مثل نهب الأرض الفلسطينية المحتلة، وهدم بيوت سكانها، ونقل سكان دولة الاحتلال (المستوطنين) للعيش عليها، وفرض قانون طوارئ عسكري يتيح القمع والكبت وشتى أنواع الظلم.

الشرق الأوسط، لندن، 2019/12/21

١٥. "يسرائيل هيوم": بينيت يطرح خطة للسيطرة على الضفة الغربية

ذكر موقع **رأي اليوم، لندن، 2019/12/20**، أن وسائل إعلام إسرائيلية، كشفت تفاصيل خطة أعدها وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينت، للسيطرة الكاملة على المنطقة "C" التي تشكل 60 بالمئة من الضفة الغربية.

وذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم"، أن الخطة تتضمن بنودا تمنع الفلسطينيين من الاستمرار بالبناء في المنطقة المذكورة، مشيرة إلى أن "بينت أصدر مؤخرا تعليمات للجهات المختصة لتنفيذ مخططه الذي عرضه على كبار الضباط في القيادة المركزية للجيش في الضفة والإدارة المدنية، ومنسق أعمال الحكومة الإسرائيلية، والجهات الحكومية المختصة، ومنها ممثلون عن جهات قانونية في الجيش والحكومة.

وأكد بينت أن "تلك النشاطات (عمليات البناء الفلسطينية) تتم بشكل ممنهج من قبل السلطة الفلسطينية لبسط سيطرتها "غير القانونية" على مناطق واسعة من المنطقة، وذلك كخطوة استراتيجية شاملة أعدت إبان حكومة رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق سلام فياض، ولا زالت مستمرة حتى الآن".

وحسب خطة بينت، ستتم عملية هدم واسعة للمنازل وفقا للمصالح الإسرائيلية الاستراتيجية. وأمر بينت قيادة الجيش بالضفة والإدارة المدنية بتشديد تعاونهما لتنفيذ الخطة، بالإضافة إلى تقديم تقرير شهري من ما يسمى الإدارة المدنية عن مدى تنفيذ الخطة، وتخصيص موارد إضافية لها، واتخاذ خطوات للحد من التمويل الأوروبي الواسع للبناء الفلسطيني والذي بدون "تحييده" لا يمكن تنفيذ عملية السيطرة على الوضع.

وأضاف موقع **عرب 48**، **2019/12/20**، أنه وحسب المعطيات التي زودتها الجهات الأمنية، وفقا للصحيفة، فإنه يعيش حاليا في المنطقة C حوالي 200 ألف فلسطيني في 25 قرية "ومئات المباني غير القانونية". ويشار إلى أن معطيات أخرى، أعلنت عنها إسرائيل، تفيد بأن عدد السكان الفلسطينيين في هذه المنطقة أكثر من ذلك.

وأضافت "يسرائيل هيوم"، أن التقديرات تشير إلى وجود أكثر من ألف بدايات بناء "غير قانونية"، وغالبيتها بتمويل أوروبي. ويشار إلى أن الغالبية الساحقة من دول العالم لا تعترف بشرعية وجود إسرائيل في الضفة الغربية، ومشاركة الاتحاد الأوروبي وتمويله لمشاريع البناء هذه يؤكد على ذلك.

ويطلق جهاز الأمن الإسرائيلي على مشاريع البناء هذه تسمية "خطة فياض"، نسبة لرئيس الحكومة الفلسطينية الأسبق سلام فياض، وأن هذه "نظام منهجي ومنظم للسلطة الفلسطينية من أجل السيطرة غير القانونية على مناطق واسعة تحت سيطرة إسرائيل في المناطق C، كخطوة استراتيجية واسعة".

وتابعت الصحيفة أن خطة بينيت تقضي بمنع أعمال بناء فلسطينية في هذه المنطقة من خلال أربعة مستويات: عسكرية واقتصادية وقضائية وإعلامية. وسلم أولويات التنفيذ سيكون وفقا لاعتبارات مثل أهمية الموقع الذي يجري فيه البناء من الناحية الاستراتيجية وليس بالضرورة وفقا لكمية المباني. "وهدم البيوت سيتم وفقا للمصلحة الإسرائيلية، قرب شارع أو بمحاذاة مستوطنة".

وطالب بينيت الجيش الإسرائيلي بتزويده بتقرير شهري لمتابعة تقدم العمل في هذه الخطة، وبتنفيذ خطوات تهدف إلى منع تمويل أوروبي لمشاريع البناء في هذه المنطقة.

١٦. اليمين الإسرائيلي يوحد صفوفه لدعم نتنياهو

تل أبيب–نظير مجلي: أقدم حزبا اليمين المتطرف في إسرائيل؛ «اليمين الجديد» و«البيت اليهودي»، على توحيد صفوفهما من جديد وضمّا إليهما حزب «عوتسما يهوديت ليسرائيل» (عظمة يهودية لإسرائيل)، الذي يكمل درب حزب «كهانا»، الفاشي، والذي تم حظر نشاطه منذ سنة 1992 بسبب سياساته وممارساته. وأكدت أن الهدف من هذه الوحدة هو الحصول على 61 مقعداً لأحزاب اليمين، حتى يتمكن بنيامين نتنياهو من تشكيل الحكومة الجديدة.

وفي يوم أمس، أعلن وزير التعليم في حكومة نتنياهو، رئيس حزب «البيت اليهودي»، رافي بيرتس، التحالف مع «عوتسما يهوديت»، و«اليمين الجديد»، ودعا حزبين آخرين في اليمين المتطرف؛ هما حزب «الوحدة القومية»، برئاسة وزير القضاء، بتسلئيل سموتريتش، وحزب «اليمين الجديد» بقيادة وزير الدفاع، نفتالي بنيت، إلى الانضمام للكتلة الجديدة. وقال بيرتس وبن غفير في بيان مشترك تحت عنوان «ملتزمون بالوحدة – ملتزمون بحكومة يمين»، إن «الانتخابات القريبة ستكون مصيرية بالنسبة لمستقبل دولة إسرائيل ولمعسكر اليمين خاصة، والجمهور متعب من الصراعات والخلافات ويريد وحدة في الصهيونية الدينية ومعسكر اليمين؛ ليس تطابقاً (بالمواقف) وإنما وحدة. والطريق لإنقاذ حكومة اليمين تمر بتحالف جميع الأحزاب على يمين الليكود. ويحظر أن نصل إلى وضع لا يتجاوز فيه أحد الأحزاب نسبة الحسم ونتيجة لذلك يتم إلقاء آلاف الأصوات إلى سلة المهملات». وعدّ بن غفير هذا التحالف «الضمان الوحيد لإنقاذ اليمين وجلب 61 عضو كنيست لتشكيل حكومة، بعد أن فشل زعيم الليكود، بنيامين نتنياهو، في تحقيق أغلبية كهذه بعد جولتي الانتخابات السابقتين».

وفي السياق، أعلنت وزيرة القضاء السابقة، أييلت شاكيد، قرارها البقاء في «اليمين الجديد» وخوض الانتخابات المقبلة من خلاله وتحت قيادة بنيت لهذا الحزب. ويصرّ بنيت على خوض الانتخابات المقبلة على رأس «اليمين الجديد» وعدم تشكيل قائمة واحدة لأحزاب اليمين، لأنه يريد البقاء رئيساً لهذا الحزب. وفي المقابل، تحاول شاكيد توحيد صفوف جميع أحزاب اليمين، في لائحة واحدة، تنتخب في انتخابات تمهيدية. لكن هذه المحاولة لم تكتمل بعد.

الشرق الأوسط، لندن، 2019/12/21

١٧. استطلاعات: بقاء نتنياهو رئيساً لليكود سيلحق ضرراً بمعسكر اليمين

أشارت استطلاعات الرأي الجديدة، التي نشرت أمس (الجمعة)، من جديد إلى أن بقاء رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، رئيساً لحزب الليكود، سيحقق زيادة لحزبه (من 32 حالياً إلى 34 مقعداً)، ولكنه سيلحق ضرراً بمعسكر اليمين وقد يؤدي بكتلة أحزاب اليمين المتطرف إلى السقوط وعدم تجاوز نسبة الحسم. وفي هذه الحالة سيخسر معسكر اليمين الحكم، إذ إن كتلة «كحول لفان» برئاسة بيني غانتس، سترتفع من 33 إلى 38 مقعداً. ووفقاً لاستطلاع نشرته صحيفة المستوطنين «مكور ريشون»، ستكون أحزاب اليمين مع المتدينين 56 عضو كنيست («الليكود» 34. «شاس» 8. «يهدوت هتوراة» 7. «اليمين الجديد» 7)، بينما المعسكر المقابل 64 مقعداً («كحول لفان» وتحالف «العمل – جيشر» 38 والقائمة العربية المشتركة 14 مقعداً، وحزب «يسرائيل بيتينو» برئاسة أفيغدور

ليبرمان 7 مقاعد»). ولكن، في حال فاز جدعون ساعر برئاسة «الليكود» وسقط نتنياهو، فإن هذا الحزب سيحصل على 30 مقعداً في الكنيست. لكن قوة معسكر اليمين سترتفع إلى 60 عضو كنيست («الليكود» 30. «اليمين الجديد» 10. «شاس» 8. «يهدوت هتوراة» 8، كتلة أحزاب اليمين المتطرف 4). وفي المعسكر الآخر، ستحصل «كحول لفان» على 34 مقعداً، و«العمل – جيشر» 5، و«يسرائيل بيتينو» 7، وستبقى قوة القائمة المشتركة 14 مقعداً في هذا السيناريو أيضاً.

وحسب استطلاع آخر نشرته صحيفة «معاريف»، فإن «الليكود» برئاسة نتنياهو سيحصل على مقاعد أكثر، ولكن قوة معسكر اليمين ستكون أكبر، إذا كان «الليكود» برئاسة ساعر. وفي الحالتين، يقول استطلاع «معريب» إن المشتركة ستحافظ على قوتها الحالية 13 مقعداً.

الشرق الأوسط، لندن، 2019/12/21

١٨. تجنيد الحريديين للجيش الإسرائيلي: تزوير المعطيات كان متعمدا

تبين من معلومات جديدة نُشرت اليوم، الجمعة، أن المعطيات حول تجنيد الحريديين للجيش الإسرائيلي لم تكن مجرد خطأ إداريا وإنما هذه المعطيات التي تم تزويدها لقيادة الجيش ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست ومؤسسات أخرى كانت مزورة بشكل متعمد.

وتلقت لجنة تحقيق في الموضوع داخل الجيش تسجيلا لضابط برتبة متدنية، يقول فيه إنه تلقى أمرا بتزوير عدد المجندين الحريديين وأنه يأسف على التعاون مع هذا الأمر العسكري الذي جاء من مستويات أعلى منه، حسبما ذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية "كان" اليوم. وأضافت الإذاعة أن بحوزة اللجنة إفادات بأن مسؤولين في الجيش علموا طوال نصف سنة بالتزوير ولم يبلغوا عن ذلك.

ونقلت صحيفة "معاريف" اليوم، عن مفوض شكاوى الجنود السابق، يتسحاق بريك، قوله إنه "يوجد لدي معلومات موثوقة، وبموجبها ضباط كبار في شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي علموا في السنة الأخيرة بشأن تزوير جرى في سنوات سابقة حول عدد المجندين الحريديين للجيش".

وأضاف بريك أن "الحقائق المتراكمة حول تزوير عدد المجندين الحريديين للجيش، وليس فقط خلال السنتين الأخيرتين، خطيرة جدا. وحسب علمي، لم يتم تسليم تسجيل صوتي لضابط كبير في شعبة القوى البشرية، ويعترف فيها ضابط خدم في قسم الحريديين في الجيش بأنه طولب بتزوير وتضخيم عدد المجندين الحريديين طوال سنين".

عرب 48، 2019/12/20

١٩. تدريبات تحاكي سقوط صاروخ قوي على مبنى كنيست الاحتلال

الداخل المحتل–الرأي: أجرى عناصر حرس كنيست الاحتلال، تدريبات تحاكي سيناريو انفجار صاروخ قوي في مبنى "الكنيست" بمدينة القدس.

ووفق تلفزيون (I24NEWS) العبري، فقد شارك 35 عنصرا من حرس "الكنيست"، والفرق الطبية العاملة بها، في التمرين الذي استغرق ساعات، وأُجري في منشأة التدريب الخاصة بالجبهة الداخلية للجيش، في "عسقلان".

وذكر التلفزيون أن فرق الإنقاذ تدربت على تخليص العالقين تحت الأنقاض، فيما ارتدوا ملابس الإنقاذ واعتمروا الخوذ، ونفذوا مهام مختلفة بين الدمار، وتمرّنوا على كيفية تقديم الإرشادات، والعمل كفريق واحد، وتوفير الرعاية الطبية أثناء عمليات الإنقاذ.

ونقل التلفزيون عن أفنير دغاني مسؤول الطوارئ في "الكنيست" قوله: "حاكت قوات الجبهة الداخلية في الجيش، مع حرس الكنيست والطواقم الطبية فيها، تدمير جزء داخل مبنى الكنيست، سواء جراء ضربة صاروخية، أو وقوع زلزال أو هزة أرضية". وأضاف: "التنسيق بين جميع هذه الأطراف، يُضاعف قوة الاستعداد للطوارئ"، مستطردا: "هذه المرة الأولى التي نجري فيها مثل هذا التمرين، ونطمح أن نكون طاقم الإنقاذ الأول، لجميع المباني الحكومية في القدس". بحسب تعبيره.

وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/12/20

٢٠. غزة: 30 إصابة في قمع جمعة "الخليل عصية على التهويد"

غزة – الرأي: قمعت قوات الاحتلال، اليوم الجمعة المشاركين في جمعة "الخليل عصية على التهويد" من مسيرات العودة السلمية على الحدود الشرقية لقطاع غزة. وأكدت وزارة الصحة الفلسطينية بغزة، إصابة 30 مواطنًا، جراء قمع قوات الاحتلال لمسيرات العودة شرق قطاع غزة.

وقد شارك آلاف المواطنين في قطاع غزة عصر اليوم في فعاليات جمعة "الخليل عصية على التهويد" ضمن الجمعة الـ 85 بحراك مسيرات العودة وكسر الحصار.

وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/12/20

٢١. رام الله: 135 مؤسسة أهلية فلسطينية ترفض شروط تمويل جديدة من الاتحاد الأوروبي

رام الله: سلمت 135 مؤسسة أهلية فلسطينية قبل أيام، رسالة للقائم بأعمال ممثّل الاتحاد الأوروبي السيد توماس نكلسون توضّح موقف المؤسسات الرافض لشروط تمويل جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي، مطالبة بشطب البنود التي تنصّ على تمويل مشروط.

المؤسسات الـ135 وهي من كافة المدن والمخيمات الفلسطينية طالبت خلال الاجتماع ممثل الاتحاد الأوروبي بتسليم الرسالة إلى بروكسل وأيضا إلى توضيح بعض النقاط التي تم نقاشها خلال الاجتماع

ووفق بيان صادر عن تلك المؤسسات والمنظمات الأهلية، فإنه وفي ردّه على ما ورد في الاجتماع، ذكر القائم بأعمال ممثل الاتحاد الأوروبي، أنّ البند الذي تمّت إضافته هو بند عمل الاتحاد الأوروبي على إضافته على جميع الاتفاقيّات التعاقديّة التي تخصّ الاتحاد الأوروبي في كل العالم وتم إدراجه حديثا ضمن العقود في فلسطين، وهنا كان التساؤل عن التوقيت بهذه الإضافة وأن هذه القوائم مشابهة لقائمة الإرهاب التي تم وضعها من الحكومة الأمريكية في السابق والتي كانت أيضا مرفوضة من قبل معظم المجتمع الأهلي الفلسطيني. كما أوضح القائم بأعمال ممثل الاتحاد الأوروبي أنّ قائمة الإجراءات المقيّدة، لا تشمل الأفراد فقط التنظيمات واقترح إرسال توضيح عن هذا الأمر.

القدس، القدس، 2019/12/21

٢٢. استطلاع: انتخابات فلسطين لن تكون نزيهة

كشفت نتائج استطلاع للرأي، أعده المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في الفترة ما بين 11 –14 كانون أول /ديسمبر 2019 الجاري، أن تشكيل النائب محمد دحلان المنشق عن حركة "فتح" قائمة انتخابية مستقلة في الانتخابات المقبلة، سيضعف القوة الانتخابية لحركة فتح، وهو ما يهدد بإمكانية فوزها في الانتخابات، الأمر الذي يعني فوز حركة حماس بالنسبة الأكبر من أصوات الناخبين.

كما أشار الاستطلاع إلى "اعتقاد غالبية الفلسطينيين بأن الانتخابات التشريعية القادمة لن تكون حرة ولا نزيهة".

وبحسب الاستطلاع الذي تناول التطورات المهمة في الشأن الفلسطيني الداخلي، فإن ما نسبته 44% من الفلسطينيين مع إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في آن واحد، فيما تقول نسبة 23% إنها مع إجراء انتخابات تشريعية تتبعها بعدة أشهر انتخابات رئاسية.

ووفقا لنتائج الاستطلاع، فإن أغلبية المستطلعة آراؤهم بما نسبته 64% يرون أنه لن يكون ممكنا للقوائم الانتخابية كافة، وخاصة قائمة حماس أن تجري حملتها الانتخابية في الضفة الغربية دون قيود من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فيما يشكك 42% من الفلسطينيين بنزاهة الانتخابات التشريعية القادمة.

وحول سؤال لمن ستصوت في الانتخابات التشريعية القادمة، فإن قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس حصلت على 32% على مستوى الوطن، وكانت بواقع 41% من أصوات الناخبين في القطاع، و24% من الأصوات في الضفة الغربية.

وكان مستوى تأييد قائمة فتح في قطاع غزة 32% من الجمهور مقارنة مع 41% يؤيدون قائمة حركة حماس.

وفي ملف الانتخابات الرئاسية، أظهرت النتائج ارتفاع نسبة التصويت لإسماعيل هنية في قطاع غزة بنسبة 56%، مقابل حصول عباس على 37% في القطاع.

كما عبر الفلسطينيون عن رفضهم استمرار الرئيس عباس في منصبه، وطالب ما نسبته 61% منه بالاستقالة، وتوزعت هذه النسبة بين 73% في غزة و52% في الضفة الغربية.

وحول نسبة الرضا عن أداء الرئيس قال 59% من الفلسطينيين إنهم غير راضين عن أدائه، واعتبر 41% من عينة الاستطلاع أن الرئيس عباس ليس مرشح فتح المفضل، وهناك مرشحان داخل الحركة أفضل منه.

كما يرى الجمهور الفلسطيني أنه لا يمكن لأي حكومة تفرزها الانتخابات القادمة أن تحل المجموعات المسلحة في قطاع غزة وجمع سلاحها، لأن الحفاظ على هذا السلاح أهم من الشرعية الانتخابية من وجهة نظر الجمهور.

وبينت نتائج الاستطلاع معارضة 55% من الجمهور الفلسطيني لفكرة حل الدولتين، حيث يرى 61% أن هذه الفكرة لم تعد عملية بعد التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، فيما يرى 75% من الجمهور أن قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل غير ممكن خلال السنوات القادمة.

وعند السؤال عن الطريقة الأمثل لإنهاء الاحتلال، اعتبر 67% أنهم يؤيدون المقاومة المسلحة والشعبية كخيار لإنهاء الاحتلال، فيما اعتبر 26% أنهم مع المفاوضات.

موقع "عربي 21"، 2019/12/20

٢٣. الاحتلال: هناك ارتفاعا ملموسا في عدد الذين يحاولون عبور السياج من غزة إلى "إسرائيل"

تل أبيب: كشف ناطق بلسان الجيش الإسرائيلي عن اعتقال ثلاثة مواطنين من قطاع غزة، حاولوا عبور السياج الحدودي والدخول إلى إسرائيل، لكن قوة من جنود الاحتلال تمكنت من اعتقالهم.

وأكد الناطق أن هناك ارتفاعا ملموسا في عدد الفلسطينيين الذين يحاولون عبور السياج الحدودي إلى إسرائيل، هربا من حكم حماس. فقد اعتقلت شرطة الحدود الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، وحده، 11 فلسطينياً من قطاع غزة، ليرتفع بذلك عدد المعتقلين من القطاع منذ

مطلع 2019 إلى 126، وقالت مصادر فلسطينية إن قسما كبيرا من هؤلاء هم من المناضلين الذين قصدوا تنفيذ عمليات ضد الاحتلال وهناك 37 مواطنا تم اعتقالهم في عرض البحر وهم من العاملين في مهنة الصيد.

الشرق الأوسط، لندن، 2019/12/21

٢٤. إطلاق ملتقى شعبي أردني لـ"إسقاط اتفاقية الغاز مع إسرائيل"

عمان: أطلقت الحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع "إسرائيل"، أول من أمس، ملتقى "النّداء الأخير لإسقاط الاتفاقية". وحضر اطلاق الملتقى، في مبنى الاتحاد المهني، ممثلون لقوى حزبية ونقابية وحراكية ونواب، ومواطنين.

الغد، عمّان، 2019/12/20

٢٥. ذي غارديان: برامج تجسس إسرائيلية تستهدف هواتف مسؤولين باكستانيين

غارديان: أفاد تقرير نشرته صحيفة "ذي غارديان" البريطانية باستهداف الهواتف المحمولة لما لا يقل عن 24 مسؤولا حكوميا باكستانيا، منهم مسؤولين في الدفاع والمخابرات، في وقت سابق من هذا العام، وذلك باستعمال التكنولوجيا الخاصة بشركة التجسس الإسرائيلية المعروفة باسم "مجموعة إن إس أو".

الجزيرة نت، الدوحة، 2019/12/21

٢٦. أنباء عن نية السعودية الإفراج عن معتقلين أردنيين وفلسطينيين

صلاح الدين كمال: كشف رئيس لجنة متابعة قضية المعتقلين الأردنيين في السعودية خضر المشايخ، الجمعة، أن بعض المعتقلين الأردنيين والفلسطينيين لدى السلطات السعودية تلقوا خبراً، بنية المملكة الإفراج عنهم وترحيلهم من الأراضي السعودية. وأوضح أنه قد تم الإفراج عن المهندس الفلسطيني عبد الله عوض عودة، منوها إلى أنه "لا زال موجودا داخل الأراضي السعودية ضمن كفالة شركته التي كان يعمل بها قبل الاعتقال". وأكد أن "السلطات السعودية وطيلة فترة اعتقال هؤلاء المواطنين لم تقدم لهم تهماً، ولم يُحولوا إلى محاكم، ولم يعرضوا على محامين، وهذا ما يؤكد سلامتهم وبراءتهم من أي تهم قد تطالهم لخلو ملفهم خلال عملهم في السعودية لعقود من أي تهمة سياسية أو جنائية".

موقع "عربي 21"، 2019/12/21

٢٧. أمريكا تعارض "بحزم" تحقيقا دوليا حول جرائم حرب إسرائيلية

واشنطن: أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، الجمعة، أن الولايات المتحدة تعارض "بحزم" فتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً في جرائم حرب إسرائيلية مزعومة. وأضاف قائلاً: "لا نعتقد أن الفلسطينيين مؤهلون كدولة ذات سيادة، ولهذا هم ليسوا مؤهلين للحصول على عضوية كاملة أو المشاركة كدولة في المنظمات أو الكيانات أو المؤتمرات الدولية، بما فيها محكمة الجنائية الدولية".

موقع "عربي 21"، 2019/12/21

٢٨. الأورومتوسطي يدعو الضحايا الفلسطينيين للاستعداد لمساعدة "الجنائية" في تحقيقاتها

جنيف: رحّب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، بقرار المدعية العامة للمحكمة الجنائية حول التحقيق بجرائم الحرب الإسرائيلية، واعتبر أنه خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، ويجب أن يتبعه فتح تحقيق رسمي في انتهاكات إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين بأسرع وقت. وشدد رئيس المرصد، رامي عبده، على ضرورة عدم خضوع المدعية العامة للمحكمة لأي عمليات ضغوط سياسية بهدف حرف سير التحقيق، أو أية محاولات ترهيب لها ولفريقها، وأكد على أهمية المضي في خطواتها القانونية. ودعا كافة الأطراف ذات العلاقة والضحايا وذويهم إلى الاستعداد لتقديم شهاداتهم وإفاداتهم والدلائل المتوفرة لديهم لمساعدة مكتب المدعية العامة وفريقها في عمليات التحقيق المتوقعة. وشدد على أن ولاية المحكمة لقانونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة أمر ثابت بموجب انضمام دولة فلسطين لميثاق روما، وبالنظر لمنح فلسطين المحكمة هذه الولاية منذ قرابة الخمسة أعوام.

القدس، القدس، 2019/12/20

٢٩. سويسرا تستأنف تقديم مساعداتها لوكالة الأونروا

رفعت وزارة الخارجية السويسرية تجميدها المؤقت للتمويلات المدفوعة إلى وكالة الأونروا. بعد أن كانت علقتها وسط مزاعم بارتكاب أخطاء من طرف عدد من كوادر الوكالة الأممية العليا. وأكدت تقارير إعلامية سويسرية، أن الوزارة قررت في 12 ديسمبر تخصيص 700000 فرنك سويسري لفائدة مشاريع الأونروا الجارية و2 مليون فرنك لبرامج المساعدات الطارئة في كل من سورية والأراضي الفلسطينية المحتلة.

موقع قدس برس، 2019/12/21

٣٠. وزارة الدفاع الألمانية تسعى لتعيين حاخامات في الجيش

برلين– (د ب أ): أعلنت وزيرة الدفاع الألمانية أنيجريت كرامب–كارنباور، الجمعة، في برلين أنه من المقرر أن يتولى عشرة حاخامات الخدمة في الجيش الألماني خلال الأشهر المقبلة كخطوة مبدئية لتقديم الرعاية الروحية للجنود والجنديات اليهود في المستقبل. وقد وقعت الوزيرة اتفاقاً رسمياً مع رئيس المجلس المركزي لليهود في ألمانيا، يوزيف شوستر، حول هذا الشأن. ويتعين أن يوافق البرلمان الألماني على هذا الاتفاق حتى يصبح نافذاً. فيما تجدر الإشارة إلى أن الجيش الألماني لا يسجل الانتماء الديني لجنوده. وبحسب التقديرات، فإن هناك نحو 300 يهودي و3 آلاف مسلم و94 ألف مسيحي في صفوف الجيش الألماني. وهناك محادثات جارية حول توفير رعاية روحية للجنود المسلمين، إلا أن تنوع المذاهب يمثل عقبة في هذا السبيل.

القدس، القدس، 2019/12/20

٣١. مشجعون يونانيون يحرقون العلم الاسرائيلي خلال مباراة لكرة السلة

وكالات: ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن مشجعين يونانيين أحرقوا العلم الإسرائيلي، ورفعوا العلم الفلسطيني خلال لعبة كرة السلة في العاصمة أثينا بين فريق "أيك أثينا"، ونظيره "هبوعيل القدس". كما رفعوا صور القيادي الفلسطيني الأسير في حركة فتح مروان البرغوثي، إضافة إلى أعلام حزب الله اللبناني.

فلسطين أون لاين، 2019/12/20

٣٢. حول ترتيب البيت الفلسطيني... تحديد الهدف ووسائل تحقيقه

عبد الحميد صيام

هذا هو مقالي الثالث والأخير في موضوع «ترتيب البيت الفلسطيني»، حيث أحاول أن أحلل الأزمة الوجودية التي تمر بها القضية الفلسطينية، وأقدم قدر ما أستطيع، بعض الحلول والاقتراحات والرؤى، مساهمة في النقاش الدائر بين العديد من المبادرات الإنقاذية في الوطن والشتات.

تطرقت في المقالين السابقين لضرورة إعادة الاعتبار والتعامل مع الشعب الفلسطيني كوحدة واحدة لا تنقسم إلا على واحد، سواء في فلسطين التاريخية بكاملها أو دول الطوق والشتات. إن التعامل مع الشعب الفلسطيني على هذا الأساس يسهل الانتقال إلى الخطوة الثانية، التي تحدثنا عنها، وهي إعادة بناء منظمة التحرير على أسس سليمة، بحيث تصبح خيمة ينضوي تحتها الشعب الفلسطيني

بكل أطيافه، ليس كفصائل وأحزاب، بل كشعب واحد يمثله الأصلب والأوعى، ومحاربة الفساد والانحراف، وتقديم التنازلات المجانية، أي نقل المنظمة من هيكلية متآكلة، تعتمد نظام المحاصصة، إلى أداة نضالية تجمع كل الشعب الفلسطيني لقيادته على طريق التحرر والانعتاق، كما جاء في ميثاقها الأصلي.

لكن الهدف الأول والثاني لا معنى لهما بدون تحديد الهدف الذي يسعى إليه الشعب الفلسطيني بشكل جماعي، وكيف يمكن الاتفاق على وسائل تحقيقه، وما هي الأدوار التي يجب على كل فلسطيني أن يلعبه لتحقيق هذا الهدف.

ومن خلال المتابعة اليومية والتعايش مع قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، وطلائعه الفكرية، أستطيع أن أقول إن الفلسطينيين الآن لا يلتفون حول هدف واحد يجمع عليه غالبية الشعب الفلسطيني، كما فعل الجزائريون مثلا حول هدف تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي عن طريق حرب الشعب. والفيتناميون عندما التفوا حول هدف هزيمة الاحتلال الأمريكي، وتوحيد شطري فيتنام، وكما التف شعب جنوب أفريقيا حول إنهاء نظام الأبرتهايد بكافة الوسائل، أو كما توحد الإيرانيون حول هدف إسقاط الشاه. الفلسطينيون الآن منقسمون حول ثلاثة أهداف:

أولا: هناك من يرى أن الهدف الآن هو إقامة دولة فلسطينية فقط في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، عن طريق المفاوضات والعمل السياسي والدبلوماسي، والعمل من خلال المنظمات الدولية والمجتمع الدولي، للضغط على إسرائيل، الدولة القائمة على الاحتلال، للتراجع عن سياساتها المخالفة للقانون الدولي.

ثانيا: هناك من يرى أن حل الدولتين قد ولى وإلى الأبد، ولا بد من تغيير الهدف إلى حل الدولة الواحدة، سمها ما شئت إسرائيل أو فلسطين أو إسراطين، على رأي القذافي، التي تقوم على المساواة التامة بين المواطنين، بدون تمييز، بناء على العرق أو الدين أو اللون أو اللغة. وهذا الحل أصبح له مريدوه وأتباعه والداعون له بجدية، خاصة في فلسطين التاريخية، بعد قانون «المواطنة الإسرائيلية» القائم على التمييز على أساس ديني.

ثالثا: هناك فئة تعترف الآن بأن حل الدولتين أصبح مستحيلا، وحل الدولة الواحد أكثر استحالة، لأنه يعني ببساطة نهاية إسرائيل كدولة ذات أغلبية يهودية، ولا مجال إلا للعودة إلى برنامج التحرير الشامل، الذي يهدف إلى إقامة دولة ديمقراطية على كل أرض فلسطين خالية من الصهيونية، يتساوى فيها كل المواطنين بدون تمييز من أي نوع. وهذه الدولة لن تقوم إلا بتغيير موازين القوى، نتيجة الكفاح والمقاومة لرفع تكاليف الاحتلال، وخلخلة البنية الأمنية والاقتصادية لإسرائيل، ما يؤدي

إلى هجرة معاكسة، بحيث تتعزز الفئات الإسرائيلية المحبة للسلام، والمتخلية عن صهيونيتها وتقبل العيش والتعايش كمواطنين في دولة فلسطين الديمقراطية.

هذا الانقسام الحاد كان نتيجة وليس سببا لمسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة. فقد غيرت قيادة الثورة المعاصرة هدفها الأصلي في تحرير الأرض والإنسان، وبناء الدولة الديمقراطية، مرارا وتكرارا، ثم غيرت وسائل تحقيق تلك الأهداف بشكل متتابع. فقد كانت الأهداف المثبتة في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وكافة فصائل العمل الفدائي، تنص على تحرير الوطن المغتصب بالكفاح المسلح. ودخلت لفظة التحرير في معظم، إن لم يكن كل فصائل العمل الفدائي، لكن الأمور عادت وتراجعت إلى الوراء، ولم يبق من التحرير إلا اللفظ الخالي من أي معنى. فقد بدأ تمرير مشاريع التسوية «خطوة خطوة» عبر المجلس الوطني الفلسطيني المركب بطريقة فضفاضة، تسمح بتمرير مثل هذه التنازلات الخطيرة. ففي عام 1974 أقر المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة في القاهرة، مشروع النقاط العشر، الذي تضمن فكرة قيام «سلطة وطنية» على أي أرض يتم تحريرها. وفي دورته الثالثة عشرة عام 1977 في القاهرة، أقر المجلس نفسه، فكرة تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، «وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني». ووصل الأمر في دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة التي عقدت في عمان عام 1984، وبالكاد حصلت على النصاب القانوني، بالترحيب بفكرة المملكة المتحدة، التي كان قد طرحها الملك حسين في خطابه أمام المجلس. وبعد الانتفاضة الأولى عام 1987 عثرت القيادة على ضالتها في دورة المجلس التاسعة عشرة في الجزائر عام 1988، حيث تم إعلان قيام دولة فلسطين. وفي صخب البهرجة الإعلامية تم الاعتراف بقرار 242 أساسا لحل الصراع، والاعتراف بحق جميع الدول في العيش ضمن حدود آمنة معترف بها، ونبذ الإرهاب والعنف.

لقد عبدت تلك الدورة الطريق لمجموع التنازلات اللاحقة، التي تجسدت في اتفاقية أوسلو 1993 التي أغفلت كافة حقوق الشعب الفلسطيني، وحولت السلطة إلى جهاز بصلاحيات محدودة، تقوم أساسا على خدمة أمن إسرائيل لإنهاء الانتفاضة، وأي شكل من أشكال المقاومة. ونتيجة للخيبة الكبرى التي أصابت الشعب الفلسطيني بعد انكشاف حقيقة أوسلو، وما آلت إليه الأمور، قامت الجماهير وقواها الحية بإطلاق انتفاضة ثانية عام 2000 لإعادة الاعتبار للمقاومة، بما فيها الكفاح المسلح وتحويل الاحتلال إلى مشروع خاسر جدا، ثم عاقبت الجماهير حركة فتح وانتخبت عام 2006 حركة حماس، نكاية وليس بالضرورة قناعة. وما لبثت أن تحولت حركة حماس بعد 2007 إلى سلطة أمر واقع في قطاع غزة، تسير على الطريق نفسه الذي سارت عليه فتح من قبل. وبالتالي تعاني الحركة من أزمة شرعية وتحاول أن تنافس فتح على الشارع الفلسطيني، الذي أصبح غير مقتنع بأن أيا من

الحركتين سيحقق قيام الدولة، أو إنهاء الاحتلال، أو وقف عجلة الاستيطان والتهويد والأسرلة والضم النهائي لكل الأرض الفلسطينية. إن أي برنامج لتحديد الهدف الاستراتيجي للشعب الفلسطيني، والعمل على حشد كل الطاقات لتحقيقه يجب أن ينطلق من القناعات التالية:

أولا . إن السلام العادل والدائم لا يمكن، ومن المستحيل أن يتحقق مع الكيان الصهيوني بطبيعته الحالية. فالصهيونية حركة قائمة على عملية مزدوجة: ضخ مزيد من المهاجرين اليهود، والاستيلاء على أرض الفلسطينيين، وطردهم تدريجيا منها. إنها النقيض للوجود الفلسطيني وقائمة على تدميره نهائيا، واعتبار من تبقى منهم أفرادا لا غير.

ثانيا– إن المشروع الصهيوني الاستيطاني التفريغي الإحلالي نفذ وينفذ بالقوة المسلحة، ولا يمكن لوقف هذا المشروع الخطير بالمفاوضات والإجماع الدولي وكتابة المقالات والأناشيد والمهرجانات الشعبية، وإنشاء مزيد من منظمات المجتمع المدني وتعميم ثقافة السلام بالمفهوم الغربي الليبرالي.

ثالثا– لا يوجد احتلال في التاريخ بدون مقاومة. إن أعلى أنواع الإرهاب هو الاحتلال وطرد الشعوب من أراضيها وممتلكاتها، لذا تصبح مقاومة الاحتلال واجبا وطنيا ودينيا وقوميا وإنسانيا وقانونيا وعرفيا. أما وسائل المقاومة فيحددها أصحاب الشأن. المقاومة مفهوم شامل بحيث يقاوم كل شخص أينما كان بالطريقة التي يراها مناسبة. والمقاومة أولا حالة ذهنية واستعداد نفسي ووعي عام قبل أي شيء، وتصرف خلقي وإنساني بعيد عن استهداف أي بريء.

رابعا– الشعب الفلسطيني لوحده لن يستطيع أن يهزم المشروع الصهيوني، لكن قدره ودوره أن يكون طليعيا وقائدا. فمن أجل هزيمة المشروع الصهيوني لا بد أن تلتف حوله الجماهير العربية، وكل قوى الخير والسلام والعدل والحق في العالم. وعندما تحتدم المواجهة الشاملة بمفهومها الإيجابي بقيادة الشعب الفلسطيني، بصفته الأكثر معاناة، سيجد الشعب العربي وقوى الحق والعدل في العالم تلتف حوله وتساهم في إنجاز هدفه النهائي، وهو هزيمة المشروع الصهيوني، وإقامة الدولة الديمقراطية للعرب واليهود، من غير الصهاينة، المتساوين في الحقوق والواجبات والمواطنة. وهذا الهدف سيكون انتصارا لكل قوى الحق والخير والعدل في العالم وليس فقط للفلسطينيين، كما حدث في هزيمة الأبرتهايد في جنوب أفريقيا. لا بديل عن ذلك، طال الزمان أو قصر، فمسيرة الألف ميل دائما تبدأ بخطوة واحدة.

القدس العربي، لندن، 2019/12/21

٣٣. "الأونروا" وتحديات الثلاث سنوات

علي هويدي

صوتت اللجنة الرابعة لمقاومة الاستعمار في الجمعية العامة للأمم المتحدة على تمديد تفويض عمل وكالة «الأونروا» لثلاث سنوات، التصويت الذي تم في 2019/11/15 كان بموافقة 170 دولة، التصويت الثاني الحاسم والأخير جاء بتاريخ 2019/12/13 وبمشاركة 193 دولة في الأمم المتحدة حصل على 165 صوتاً لصالح التمديد بخسارة دولتين عن التصويت للتمديد في كانون الأول 2016، وهذه مسألة ليست ببسيطة على الإطلاق.

لم يكن هذا التمديد ليحصل لولا تضافر جهود مجتمعية سياسية وشعبية وإعلامية وقانونية ودبلوماسية فلسطينية وعربية وإسلامية ودولية عملت خلال الثلاث سنوات السابقة في السر والعلن على توفير الدعم السياسي والمعنوي للوكالة، وإن كانت قد نجحت وإلى حد كبير بتوفير التأييد والدعم السياسي والمعنوي للوكالة، ولكنها فشلت في تحقيق التخلص من الأزمة المالية المزمنة للوكالة والتي نشهد ذروتها بوصول العجز المالي إلى 167 مليون دولار يجب توفيرها قبل نهاية العام 2019، وإلا ستضطر الوكالة لاتخاذ إجراءات تقشفية سيكون لها انعكاس سلبي على طبيعة الخدمات التي تقدمها لأكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني في مناطق عملياتها الخمس، من الصحة والتعليم والإغاثة والتوظيف وغيرها من الخدمات.

منذ تأسيسها في العام 1949 لم يصل حجم ومستوى ونوع الاستهداف للوكالة كما حصل خلال الثلاث سنوات السابقة مع وصول ترامب إلى الرئاسة في أميركا، وتماشياً مع ما يسمى بـ «صفقة القرن» إذ كان يُراد شطب الوكالة كلياً من الجمعية العامة، ومحاولات التأثير على كثير من الدول المانحة لم تتوقف، عدا عن تشويه صورة الوكالة واتهامها بمعاداة السامية، ناهيك عن محاولات نزع صفة لاجئ من خلال تقليل أعداد اللاجئين الذين يفترض أن تقدم لهم الوكالة الخدمات، والمقصود بالذين تم طردهم من فلسطين سنة 1948.

خلال الثلاث سنوات الماضية تلقى مشروع ترامب نتنياهو والحلفاء لتصفية «الأونروا» كمقدمة لشطب قضية اللاجئين وحق العودة ثلاث صفعات قاسية؛ الصفعة الأولى بفشل الهدف الذي أُعلن عنه مطلع سنة 2018 بتصفية الوكالة، كما ذكرت نائب وزير خارجية الاحتلال بعد عودتها من لقاء في واشنطن ولقائها بالسيناتور الأميركي تيد كروز، إثر اللقاء التقت بسفراء إسرائيل في دول الاتحاد الأوروبي وفي أميركا ومناطق «الشرق الأوسط» وأطلعتهم بأن دبلوماسية العام 2018 ترتكز على مسألتين؛ الأولى نقل السفارة الأميركية إلى القدس، والثانية بأن عهد «الأونروا» قد انتهى إلى الأبد، للأسف تم تحقيق الأول/ وفشل الثاني.

الصفعة الثانية تمثلت بالفشل الثاني في سنة 2019 عندما عادت نائبة وزير خارجية الاحتلال والتقت هذه المرة بخمسين من الدبلوماسيين وسفراء دول مختلفة في دولة الاحتلال وسلمتهم رسالة مفادها بأن «الأونروا» باتت مشكلة، وعليكم أن تبلغوا حكومات بلادكم بضرورة وقف الدعم المعنوي والسياسي والمالي عن الوكالة وهو ما لم يتحقق، وتم تمديد عمل الوكالة.

الصفعة الثالثة تمثلت بالفشل الثالث بمحاولة إغلاق مكتب «الأونروا» في القدس المحتلة، ففي تدخل سافر للاحتلال في شؤون «الأونروا»، في تصريح له في تشرين الأول 2018 أعلن رئيس بلدية الاحتلال السابق في القدس عن عزمه إنهاء عمل وكالة «الأونروا» في القدس المحتلة، فقد تجرأ ما يسمى بمجلس الأمن القومي للاحتلال الإسرائيلي يوم 2019/1/23 باتخاذ قرار بإغلاق المدارس الست التابعة للأونروا في الشطر الشرقي من القدس المحتلة في مخيم شعفاط وصور باهر وسلوان، وفي محاولة لتكريس دور للاحتلال بدل «الأونروا» قام موظفون من بلدية الاحتلال بأعمال تنظيف في مخيم شعفاط للاجئين الفلسطينيين، كما قام رئيس البلدية السابق ومعه جنود من الاحتلال باقتحام عيادة «الأونروا» في القدس في منطقة الزاوية الهندية، وآخر المحاولات الفاشلة لإغلاق مكتب «الأونروا» في القدس؛ التوقيع على قانون من قبل خمسة من رؤساء كتل يمينية متطرفة في الكنيست تطالب بوقف عمل «الأونروا» مع بداية سنة 2020 في الضفة الغربية وقطاع غزة عموماً وشرق القدس على وجه الخصوص، الرد على القانون الذي تم العمل عليه من خلال رئيس بلدية القدس المحتلة السابق والنائب عن حزب الليكود نير بيركات، كان مباشرة من خلال كل من الاتحاد الأوروبي وألمانيا بتوقيع اتفاقية مشتركة مع «الأونروا» من داخل مدرسة الإناث في القدس المحتلة تابعة للأونروا بتاريخ 2019/12/11، وكذلك رد آخر حصل الإثنين 2019/12/16 بالإعلان عن مشروع جديد في القدس للأونروا عبارة عن إنشاء مركز علاج السرطان والرعاية التلطيفية بمستشفى المُطلع بقيمة 26 مليون دولار.

السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه الآن: طالما أن الوكالة تحظى بهذا الدعم المعنوي السياسي والذي أدى إلى حالة من الاشتباك بين الاتحاد الأوروبي والدول المانحة و»الأونروا» من جهة وبين الإدارة الأميركية ودولة الاحتلال من جهة أخرى، إذاً لماذا لا تبادر هذه الدول التي صوتت، بالقيام بالمبادرة وسد العجز المالي غير المسبوق للوكالة، أو على الأقل أن تدفع بأن يكون هناك ميزانية ثابتة للوكالة خلال الثلاث سنوات القادمة ؟!.

وبالتالي تمديد تفويض عمل «الأونروا» لثلاث سنوات يؤرخ لمرحلة جديدة من عمل الوكالة عنوانها التحدي السياسي والمالي، وواهم من يعتقد بأن الإدارة الأميركية ودولة الاحتلال سوف تقبل بالهزيمة في هذه المرحلة لأنه وبكل بساطة باتت «الأونروا» تشكل عقبة كأداء أمام مشروع التسوية لأنها

بنظر الاحتلال والإدارة الأميركية تديم قضية اللاجئين وحق العودة الذي يريد إزالة «دولة إسرائيل» وبالتالي نتوقع مرحلة جديدة من مراحل الضغط على دول مانحة والعمل بمنهجية «الهدوء الدبلوماسي».

مؤشرات العمل بهذه المنهجية (الهدوء الدبلوماسي) ظهر بشكل عملي من خلال أولاً خسارتنا لدولتين صوتتا لصالح التمديد في العام 2016، وثانياً ولأول مرة صوتت 13 دولة ضد مشروع يتعلق بـ «شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة»، وشعبة حقوق الفلسطينيين هي بمثابة أمانة «اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير قابلة للتصرف» وحق العودة من هذه الحقوق.

أيضا من خلال هذه المنهجية، تم تزويد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة تيجاني محمد باندي بمعلومات خاطئة عن حقيقة أعداد الشعب الفلسطيني خلال إلقائه كلمة بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 2019/11/29 وقال باندي بأن نسبة اللاجئين الفلسطينيين هي فقط 43% والصحيح هو أكثر من 61%. وهذه مسألة خطيرة وخطيرة جداً تخدم التوجه الاستراتيجي للإدارة الأميركية ودولة الاحتلال لشطب قضية اللاجئين بالتدرج، وحتماً النفوذ الأميركي والصهيوني في الأمم المتحدة ضالع في هذا.

وبالتالي هذه المؤشرات تدفعنا للقول بأن هناك محاولات لم تتوقف ولن تتوقف عن استهداف الوكالة وقضية اللاجئين، وطبيعة هذا الاستهداف الذي نتوقعه خلال الثلاث سنوات القادمة بأن يجري تكثيف حراك «الدبلوماسية الهادئة» من قبل الإدارة الأميركية والكيان الإسرائيلي بالضغط على الدول المانحة والمؤيدة للأونروا بالعمل على الحد من دورها، ولتحويلها إلى وكالة شكلية غير فاعلة لا حول لها ولا قوة، وحتى لو تم التصويت لاستمرار عملها كل 3 سنوات وبغض النظر عن عدد الدول التي ستصوت على أن يجري – تدريجياً – انتقال الخدمات إلى الدول المضيفة من خلال التدرج في تجفيف مصادر تمويل الوكالة من جهة، وتوفير الدعم المالي للدول المضيفة للاجئين وللمؤسسات الأهلية التي ستقدم الخدمات البديلة أول بأول، وفي الوقت الذي يجري فيه إضعاف قرار إنشاء «الأونروا» 302، يعني عملياً تآكل وإضعاف القرار 194 الذي أكد على حق العودة والتعويض واستعادة الممتلكات، وبالتالي تكريس تذويب اللاجئين في الدول المضيفة وصولاً للتوطين.

لذلك «نشوة» الانتصار بالتمديد يجب ألا تحرف بوصلتنا عن أن قضية اللاجئين لا تزال في مرمى واستهداف الإدارة الأميركية ودولة الاحتلال وبوتيرة أعلى من السابق، وهو ما يستدعي تكثيف الحراك وفي مختلف الميادين فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً، وعلى المستويات المختلفة شعبياً وسياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً وقانونياً..

الأيام، رام الله، 2019/12/21

٣٤. حماس توثق علاقتها بماليزيا تزامناً مع مصالحة قطر والسعودية

عدنان أبو عامر

كشف النائب المصري سمير غطاس، يوم 9 ديسمبر لموقع دنيا الوطن، أن مصر سمحت لرئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية يوم 8 ديسمبر، للقيام بجولة خارجية ستقوده لروسيا وماليزيا وقطر وتركيا، باستثناء إيران، واصفا زيارته لماليزيا بالمهمة جداً، حيث سينتقل جزء من حماس إليها بعد اتفاق السعودية وقطر، وذكر طلال الشريف، الكاتب الفلسطيني بموقع أمد يوم 11 ديسمبر أن المصالحة السعودية القطرية قد تتطلب تخلي الأخيرة عن حماس.

انتشرت هذه المعلومات بسرعة فمصدرها غطاس، المقرب من المخابرات المصرية، والرئيس الفلسطيني محمود عباس؛ مما يرجح أن معلوماته من أجهزة الأمن المصرية، ومن أشد الناقدين لحماس، أما الشريف فمؤيد لمحمد دحلان القيادي الفتحاوي القريب من الإمارات والسعودية.

تتزامن هذه المعلومات مع مؤشرات مصالحة السعودية وقطر، بعد قطيعتهما بيونيو 2017، مما يفهم بأن الأولى اشترطت على الثانية عدم إبقاء قيادة حماس لديها، ويعيد للأذهان ما ذكره اللواء السابق في المخابرات السعودية أنور عشقي لصحيفة الشروق المصرية يوم 13 يونيو 2017، عن ذات الشرط، ومطالبة وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير بذات الشهر، قطر بوقف دعم حماس، فيما تمر علاقة حماس بالسعودية بأصعب ظروفها بعد اعتقالات المملكة لـ60 من مناصري الحركة منذ أبريل.

محمود مرداوي، عضو مكتب العلاقات الوطنية بحماس، قال "للمونيتور" إننا "نرحب بأي مصالحة خليجية؛ ولا نعتقد أنها ستكون على حسابنا. حماس تأمل دائما؛ بل تعمل، لأن تكون قريبة جغرافياً من حدود فلسطين؛ وهي معنية بتوثيق علاقاتها بالدول المجاورة لها؛ دون أن يكون على حساب الدول العربية والإسلامية والصديقة. وجود حماس بأي دولة تحدده مؤسسات الحركة؛ دون ضغوط إقليمية ودولية؛ وهي مرحب بها للاستضافة المؤقتة في العديد من الدول".

ترتبط حماس بقطر بعلاقات وثيقة، ربما الأقوى بين الدول العربية، بسبب اتصالاتهما المكثفة، والدعم القطري السخي لغزة، والعلاقة الشخصية المتينة بين أميرها الشيخ تميم بن حمد وقيادة حماس، وعلم "المونيتور" من أوساط إعلامية بالدوحة ترحيبها بقضاء هنية لجولته الخارجية الممتدة عدة أشهر على أراضيها، وتسهيل احتياجاته اللوجستية.

وتعرضت قطر في 2015 لضغوط إسرائيلية وأمريكية دفعتها للطلب من صالح العاروري عضو المكتب السياسي لحماس مغادرتها، بجانب 6 آخرين غادروها، توزعوا على لبنان وماليزيا وتركيا، لدورهم بالعمليات المسلحة ضد إسرائيل، دون أن يؤثر سلبا على علاقة الحركة بالدوحة.

محمد اشتيوي، أستاذ الإعلام السياسي بجامعة فلسطين التقنية خضوري بالضفة الغربية، وهو خريج جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، قال "للمونيتور" إن "قطر لن تضحي بعلاقتها مع حماس، لأنها ستفقد التأثير عليها، ولكن قد يتم خفض عدد قادتها هناك، وتوزيعهم بعدة دول، وليس بالضرورة انتقالهم جميعاً لماليزيا، فالحركة موجودة بقوة هناك، ولها كوادر مهمة، ويدخلها قادتها بسهولة، ويحظون باستقبال رسمي وشعبي حافل. علاقة حماس وماليزيا بأحسن أحوالها، وتعززت منذ عودة مهاتير للحكم في 2018، وعلاقتها قوية بحزب عدالة الشعب بزعامة أنور ابراهيم الذي سيستلم رئاسة الحكومة قريبا".

وأعلن خليل الحية، عضو المكتب السياسي لحماس يوم 11 ديسمبر، مشاركتها بوفد رفيع المستوى في "قمة كوالالمبور 2019 الإسلامية"، بين 18–21 ديسمبر، التي دعت لها ماليزيا وتركيا وقطر وباكستان وإندونيسيا، واستثناء مصر والسعودية، مما يجعلهما تتوجسان منها، خشية أن تؤسس لتحالف جديد.

تشارك حماس في قمة كوالالمبور الجارية بوفد قيادي رفيع المستوى ترأسه عضو مكتبها السياسي موسى أبو مرزوق، وعضوية عدد من أعضاء المكتب السياسي منهم: عزت الرشق، خليل الحية، حسام بدران، كما شارك في الوفد خالد مشعل رئيس مكتب حماس السياسي السابق، فيما غاب إسماعيل هنية عن الوفد، وبقي موجودا في قطر.

مسلم عمران، رئيس منظمة الثقافة الفلسطينية بماليزيا، وأحد قيادات الجالية الفلسطينية، قال "للمونيتور" إن "الدعم الماليزي للفلسطينيين له عدة محاور، أولها السياسي والدبلوماسي فهي داعمة لجهود السلطة الفلسطينية، وأعلنت في أكتوبر افتتاح سفارة لها بفلسطين، مقرها الأردن، والثاني المساعدات الإنسانية، فمنظماتها الإغاثية تدعم الفلسطينيين، مثل "أمان فلسطين" و"أقصى شريف"، وتقدم المنح الدراسية، والثالث العلاقة بالفصائل الفلسطينية، وحماس خصوصا، منذ فوزها بانتخابات 2006، ومواجهتها للحروب الإسرائيلية".

شهدت ماليزيا زيارات لحماس، آخرها زيارة زعيمها السياسي السابق خالد مشعل في مايو، وفي يناير اتصل هنية بمهاتير محمد، وفي يوليو 2017، اختتم وفد حماس برئاسة أسامة حمدان، ممثلها السابق بلبنان، زيارة لماليزيا، وفي ديسمبر 2016، شاركت حماس بالمؤتمر السنوي لحزب المنظمة المالاوية الوطنية المتحدة (أمنو)، وفي ديسمبر 2015، زارها مشعل، وفي ديسمبر 2013، جاءت

أول زيارة لحماس لماليزيا بوفد برئاسته، وفي جميع الزيارات ثمنت حماس دعم ماليزيا للقضية الفلسطينية.

يتزامن تنامي علاقات حماس وماليزيا، مع توتر علاقة الأخيرة بإسرائيل، وصل 3 ديسمبر، حين قررت وزارة خارجيتها رفض مرور دبلوماسيين ماليزيين للأراضي الفلسطينية مرورا بإسرائيل، رداً على قرار ماليزي في يناير حظر دخول رياضيين إسرائيليين أراضيها، وفي أبريل 2018 اغتيل المهندس فادي البطش أحد عسكريي حماس بكوالالمبور، وأشارت أصابع الاتهام لإسرائيل، التي لم تنف أو تؤكد مسئوليتها.

شريف أبو شمالة، رئيس مؤسسة القدس ماليزيا، قال "للمونيتور" إن "أكبر دعم ماليزي لحماس يتمثل بإبقاء قضية فلسطين حاضرة بخطابها الرسمي، وتشجيعها لمنظماتها الخيرية أن تلعب دورا إنسانيا بغزة لتخفيف كارثته المعيشية، وتسمح للفلسطينيين بدخولها دون تأشيرة، حيث يشكلون أكبر جالية عربية فيها، ويشكل التقدير الرسمي والشعبي الذي تحظى به حماس بماليزيا متنفسا لها بإقليم جنوب شرق آسيا، ويعزز علاقاتها بالدول المجاورة لماليزيا، مما أدى لتعزيز حضور برنامج حماس السياسي في الشارع الماليزي".

سواء انتقلت قيادة حماس، أو جزء منها، من قطر لماليزيا، أو بقيت الأمور على حالها، فمن الواضح أن العلاقات الصاعدة بين حماس وماليزيا بقدر ما تشكل لحماس انفتاحا سياسيا ودبلوماسيا مهماً، فإنها تشير لعدم ارتياح مصر والسعودية.

صحيح أن مواقف ماليزيا منسجمة مع قطر وتركيا وإيران، التي تربطها بحماس علاقات وثيقة، لكن ماليزيا بالنسبة للسعودية ومصر وإسرائيل أقل ضررا من إيران التي تسعى لتوثيق علاقتها أكثر بحماس.

المونيتور، 2019/12/20

٣٥. تداخل العسكري والسياسي في عمل الجبهة الشعبية

عاموس هرئيل

إعلان «الشاباك»، الأربعاء الماضي، حل لغز العملية التي قتلت فيها الفتاة رينا شنراف، قرب رام الله، في آب الماضي، أشعل نقاشا صاخبا بشأن إحدى المعتقلات في هذه القضية، خالدة جرار، ابنة الـ 56 سنة. خالدة جرار، من قيادات الجبهة الشعبية والتي كانت في السابق عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني، اعتقلت في الماضي لفترة طويلة من الاعتقالات الإدارية. ولكنها قالت إن إسرائيل تنكل بها فقط بسبب نشاطها السياسي ضد الاحتلال.

في أعقاب قتل شنراف اعتقل أعضاء الخلية التي نفذت العملية، و50 نشيطاً من الجبهة الشعبية. في إعلان «الشاباك» قيل للمرة الأولى إن جرار تقف على رأس الجبهة في الضفة، وهي مسؤولة عن كل نشاطات المنظمة، بما في ذلك العملية. واعتبر مراسلون إسرائيليون ذلك دليلاً قاطعاً على أن جرار مشاركة في «الإرهاب».

عمليا، في «الشاباك» قالوا إنهم يأملون أنه في هذه المرة سيمكن ترجمة البينات إلى لائحة اتهام ضد جرار، التي ستقدم للمحكمة العسكرية في الضفة (الاعتقال الإداري ارتكز إلى شكوك نبعت من معلومات استخبارية أراد جهاز الأمن مواصلة إبقائها سرية. لذلك، لم يتم فحصها علنا في أي يوم في المحكمة). ولكن إعلان «الشاباك» لا يخبرنا ما الذي بالضبط كانت جرار تعرفه عن النشاطات «الإرهابية» لأعضاء منظمتها وماذا كان دورها في اتخاذ القرارات بشأن العمليات. يبدو أنه يجب علينا انتظار البينات في حالة طرحها على المحكمة من أجل التوصل إلى استنتاج واضح في هذا الشأن. أحيانا يتبين أن هناك فجوة غير بسيطة بين البيان الصحافي وبين المعلومات التي تقدم في النهاية في لائحة الاتهام.

الحدود التي تم طمسها بين الذراع العسكرية والذراع السياسية للجبهة الشعبية غير جديدة. في آب 2001 تقريبا بعد سنة على الانتفاضة الثانية اغتالت إسرائيل في رام الله أمين عام الجبهة الشعبية في الضفة، أبو علي مصطفى، الذي كان في حينه في عمر 63 سنة. قال الفلسطينيون إنه لم يكن مشاركا أبدا في «الإرهاب»، لكن معلومات استخبارية نقلها «الشاباك» لرئيس الحكومة في حينه، ارئيل شارون، عن المصادقة التي أعطاها مصطفى لاستخدام السيارات المفخخة، عندما كان يدقق في خرائط الأهداف التي أعدتها الخلايا، كانت تكفي من أجل تقرير مصيره. وبعد شهر ونصف ردت المنظمة باغتيال الوزير رحبعام زئيفي في فندق «حياة» في القدس.

الرجل، الذي أمر بتنفيذ عملية الثأر، كان وريث مصطفى، أحمد سعدات. كان مطلوبا لإسرائيل خلال أكثر من أربع سنوات. في العام 2016 اقتحمت قوة للجيش الإسرائيلي السجن في أريحا، حيث كان يحتجز سعدات من قبل السلطة الفلسطينية بمراقبة سجانين أوروبيين. رفضت إسرائيل إطلاق سراح سعدات حتى في صفقة شاليت، بعد خمس سنوات، رغم مطالبة «حماس» به. من بين الوسائل القتالية التي تم ضبطها في أيدي شبكة الجبهة الشعبية، مؤخراً، كان أيضا مسدسات كاتمة للصوت. لن تكون مفاجأة كبيرة إذا تبين أن أعضاء الشبكة خططوا لتنفيذ عمليات اختطاف ومساومة.

إشعال متأخر

أعضاء الشبكة متهمون بقتل الفتاة شنراف وبإصابة أبناء عائلتها بوساطة وضع عبوة ناسفة في موقع نبع عين بوبين غرب رام الله، وتنفيذ عمليات إطلاق نار لم تتسبب بإصابات. في أيام الجمعة تقوم قوة من الجيش الإسرائيلي بدورية تمشيط في المكان قبل وصول المستجمين الإسرائيليين. في هذه المرة جاء المستجمون قبل الجنود.

من قاموا بوضع العبوة وتشغيلها راقبوا موقع النبع من مكان يبعد مئة متر تقريبا. وكان يمكنهم تشخيص بأنهم يصيبون مدنيين وليس جنودا بدون صعوبة. هذا كان قتلا بدم بارد. في «الشاباك» يعتقدون أن الخلية وثقت العملية أيضا، لكنها محت الفيلم الذي لم يتم العثور عليه بعد ذلك. الشخص الذي قام بتركيب العبوة، والذي ضغط على الزر، سامر العربيد، مكث قبل ذلك في تحقيق لدى «الشاباك»، وتم إطلاق سراحه دون وجود بينات ضده. بعد العملية اعتقل مرة أخرى وتم التحقيق معه باستخدام وسائل عنيفة (تحقيق «الضرورة»). انهار في التحقيق وتم علاجه بوضع حرج، لكن بعد ذلك تعافى. وسيتم تقديمه للمحاكمة هو وأعضاء الخلية الآخرون.

الاعتقال الجماعي للنشطاء والأسلحة الكثيرة نسبياً، التي تم ضبطها، تثير سؤالاً حول كيف عملت الجبهة بدون إزعاج لفترة طويلة وبدون أن يعثر عليهم «الشاباك» والجيش؟ الجبهة معروفة كمنظمة أيديولوجية متشددة، تحرص على السرية الكاملة بين أعضائها. كثير من نشطاء المنظمة الكبار كانوا معتقلين سابقين، وتم التحقيق معهم في إسرائيل. وآخرون، ممن عملوا مدربين لـ «المخربين» الأصغر سنا، قاموا بتقديم دروس لأصدقائهم وهم ملثمون لإخفاء هويتهم.

ربما أن الكشف المتأخر، فقط بعد العملية في موقع النبع، مرتبط بصورة غير مباشرة بالحادثة. جهاز الأمن يعالج في السنوات الأخيرة توسع ظاهرة «عمليات الأفراد»، وهم «مخربون» شباب يعملون على مسؤوليتهم، والمعلومات المسبقة الوحيدة التي ينشرونها عن نواياهم موجودة في الشبكات الاجتماعية. شبكة الجبهة الشعبية في رام الله تختلف تماما في خصائصها عن الموجة الجديدة المنتشرة لـ «المخربين» في الضفة. في «الشاباك» قالوا إن «الإرهاب» الممأسس لا يزال موجوداً على رأس أولويات اهتمامات المعالجة من جانب قوات الأمن، وإن النضال ضد شبكات منظمة تابعة لـ «حماس» والجبهة الشعبية سيستمر، وأنه في القضية الحالية ما زال يتوقع اتضاح تفاصيل أخرى.

«هآرتس»

الأيام، رام الله، 2019/12/21

٣٦. كاريكاتير:

الغد، عمّان، 2019/12/20